تجلّيات قواعد التّوليد والتّحويل في النّحو العربي

Manifestations of generative and transformational rules in Arabic grammar among ancient grammarians

1 درامسي حمزة*

جامعة غليزان، (الجزائر)، dramssihamza123@gmail.

2 بلحبيب ناموسي

جامعة غليزان (الجزائر)، belhabnam@gmail.com

تاريخ الارسال 2023/01/21 تاريخ القبول 2023/02/14 تاريخ النشر2023/03/20

ملخص: إنّ المتأمل لما جاءت به الدّراسات اللسانية الحديثة في معالجتها للظاهرة للّغوية يجد لهذه الدّراسات أصلها في التراث اللغوي العربي، ومن بين الدّراسات اللسانية الحديثة ما جاءت به المدرسة التّوليدية التحويلية في مجال النحو من خلال محاولة تشومسكي في وضع نحو كلّي تنضوي تحته مختلف أنحاء اللّغات، فما جاءت به هذه المدرسة من قواعد التّوليد والتحويل والكفاية اللغوية في مجال النحو نجده مبثوثا في أمّات كتب النحو العربي، لذا سأحاول من خلال هذه الورقة البحثية التّأصيل لما جاء به تشومسكي من قواعد التوليد والتحويل في تراثنا اللغوي عند أفذاذ لغتنا العربية القدامى.

الكلمات المتاحية: : التوليد، التحويل، الحذف، التقديم والتّأخير، الزيادة.

Abstract: If we look carefully at what modern linguistic studies have brought when dealing with the linguistic phenomenon we can notice that these studies find their origin in the Arabic linguistic heritage, and among these modern studies we have the transformative generative school brought in the field of grammar through Chomsky's attempt to establish a universal grammar that includes the various parts of the languages. Accordingly, what this school come up with of the rules of generation, transformation and linguistic competence in the field of grammar is found in the most important books of Arabic grammar. Thus, I will try through this research paper

To root out Chomsky's generative transformational rules in our linguistic heritage through the best of our ancient Arabic language.

Keyword: generation, transformation, deletion, introduction and delay, increment.

1.مقدمة:

1. حاولت النّظرية التّوليدية التّحويلية بريادة زعيمها تشومسكي وضع نحو عالمي يجمع أنحاء اللغات الأخرى، وممّا جاءت به في مجال النّحو أثناء دراستها للظاهرة اللغوية آلية التّوليد والتّحويل والقدرة والكفاءة اللغوية، وإن المتصفّح لثنايا كتب النحو العربي التراثية ليجد أن ما جاءت به هذه المدرسة

* المؤلف المرسل

موجودا بقوّة فيها، أي أنّ علماءنا اللغويين العرب عامذة والنحويين خاصّة قد أثاروا هذه المسائل والآليات التي جاء به تشومسكي، ومفاد هذا الطّرح أن النحويين العرب القدامى أمثال سيبويه وابن جني وابن السّراج وغيرهم لم يغفلوا هذا الجانب، بل تطرّقوا إليه وعالجوه بالبحث والدّراسة، حتى وغن اختلفت طريقة معالجتهم، ومفاهيم هذه الظواهر والآليات النّحوية، إلّا أننا نجدها نفسها، وسأحاول في هذا المضمار إبراز آليات التّوليد والتّحويل التي جاءت بها المدرسة التّوليدية التّحويلية عند نحويينا العرب القدامى، وعليه: ماهي آليات التوليد والتحويل في النحو العربي؟ وكيف عالجها علماؤنا العرب؟

2. تجلّيات التّوليد في النّحو العربي:

لم يُغفِل الدّرس اللّغوي العربي جانب التوليد في اللّغة خاصة في المستوى النحوي ويمكن رصد تبدبات آليات التّوليد في أعمال الكثير من النّحاة العرب، وكذا البلاغيين لهذا لا نكاد نجد اِختلافا بين ما جاء به النّحو العربي منذ آلاف السنين وبين ما نادت به المدرسة التّوليدية حديثا التي نادت بعالمية أو كلّية القواعد النّحوية.

1.2. التّوليد عند سيبويه:

إنّ المتأمل لكتب النّحو العربي يجد أنّ ما قاله تشومسكي عن التّوليد حاضر بقوّة في أبواب النّحو العربي فحديثه عن التّوليد والجمل التّوليدية التي هي جمل أصلية وما قاله عن مكوّناتها قد سبقه إليه سيبويه وإن لم يكن ذلك بنفس المصطلحات التي ندها حديثا فقد تحّث سيبويه عن الجملة الأصلية في باب المسند والمسند إليه ذاكرا مكوّنات الجملة الأصلية قائلا: [فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للإسم الأوّل بدّ من الفعل في الابتداء][1] .

من خلال هذا القول نلمس إشارة سيبويه إلى الجملة الفعلية والجملة الاسمية وهو نفسه ما ذكره تشومسكي مؤخرا في حديثه عن المركّب الفعلي والمركب الاسمي، وذكر سيبويه ما يمكن توليده من خلال الرّكن الاسمي والرّكن الفعلي قائلا : [واعلم أنّ الإسم أوّل أحواله الابتداء وغنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا نصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلّا أن تدعه وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلقٌ إن شئت قلت :رأيت عبد الله منطلقا أو قلت: كان عبد الله منطلقا أو مررتُ بعبدِ اللهِ منطلقاً، فالمبتدأ أوّل الجزء كما كان الواحد أوّل العدد والنّكرة أوّل المعرفة][2].

وهذا كلّه يحدث في الذّهن وهو ما سماه تشومسكي توليد الجمل الأصلية، وإن طرأت بعض التغييرات عليها كإضافة فعل إلى الجملة الاسمية وهو ما قصده سيبويه بقوله : { إن شئت أدخلت رأيت فقلت .....}، كذلك من تجلّيات التّوليد عند سيبويه حديثه عن الأصل الذي يمثل البنية العميقة عند التوليديين فالبنية العميقة هي أصل الكلام ومكمنه، و في هذا المقام يقول سيبويه: [فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل][3]، وقوله كذلك في باب الأمر والنّهي: [وكان الأصل فيهما أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم][4]،

وقوله كذلك في أصل الكلام: [لأن الابتداء هو خبر وأحسنه إذا أجتمع نكرة ومعرفة أن تبدأ بالعرف وهو أصل الكلام] [5].

وقوله كذلك: [فأصل الابتداء المعرفة] [6] وقوله أيضا: [وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل لأنّه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل] [7]، وأمثلة كلام سيبويه عن الأصل كثيرة وذلك لأهميته وهو يقابل البنية العميقة عند التّوليديين والذي يصبح بفعل عناصر التّحويل فرعا أو بنية سطحية، من خلال الشواهد السّالفة الذكر نلمس اهتمام سيبويه بعملية التّوليد وبالبنية العميقة، كما يمكن إطلاق أصل الكلام عند سيبويه على الجملة الأصلية عند التّوليديين لأن الملة الأصلية وأصل الكلام عند سيبويه.

كذلك يبرز اهتمام سيبويه بالتّوليد عنايته بنظرية العامل التي تطرّق إليها تشومسكي في الثّمانينات، وهي النّقل الأمثل لنظرية العامل عند سيبويه، ففطرية العامل عند تشومسكي هي نفسها نظرية العامل عند سيبويه، كما اهتم الكثير من نحاة العربية بهذه النّظرية فأصّلوا لها وفصّلوا فيها وما جاءت به النظرية التوليدية عن نظرية العامل ما هو إلّا نسخ لما قدّمه النّحاة العرب فيها : [وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنّصب كما عملت كان الرّفع والنّصب] [8]، وقوله أيضا: [وهو فيه أقوى لأنّه عامل في الإسم الذي بعده][9]، وقوله كذلك في باب الفاعل: [وما يعمل منأسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول][10]، وقوله أيضا: [فعمل الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل مثله فيما بعده][11].

فأمثلة العامل في الكتاب كثيرة ومتعددة وذلك لأهمية العامل عند سيبويه وغيره من النّحاة العرب من خلال ما سبق تتجلّى مظاهر عناية سيبويه بالبنية العميقة من خلال اِهتمامه بأصل الكلام والعامل والتّقدير والتّأويل، فمن مظاهر اِهتمام نحاة العربية بالبنية العميقة قولهم في الكثير من مؤلّفاتهم: والتّقدير، وتقدير الكلام، وأصل الكلام، والمعنى.. الخ. وكذلك إقرارهم بأن الاكتفاء بدراسة البنية السّطحية أو ظاهر الكلام لا يعني إنكارهم للبنية العميقة بوصفها خاصية لغوية إنسانية وهي صالحة للعمل بالتّفصيل والتّوليد حسب البيئة اللغوية المعينة.

2.2 البنية العميقة عند ابن السّراج:

كذلك اِهتم ابن السّراج بالبنية العميقة فقال في أصل الكلام: [وأمّا ربطه جملة بجملة فنحو قولك: (إنْ يقُمْ زيدٌ يقعد عمرو) وكان أصل الكلام: يقوم زيد. يقعد عمرو. فيقوم زيد ليس متصلا بيقعد عمرو وليس منه في شيء فلما دخلت إن جعلت إحدى الجملتين شرطا والأخرى جوابا][12]، وقوله أيضا: [فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كلّ الطّول وكان فيه ما يرجع إليه جاز نحو قولك : عبد الله قائم رجل كان يتحدّث مع زيد في داره صار جميع هذا خبرا عن عبد الله][13]، وقوله كذلك : [وأصل الكلام زيد حسنٌ وضعُه وكريمٌ أبوهُ حَسَبُهُ][14]، وقوله: [والأصل ما بدأنا به][15]، ومن تجليات االبنيبة العميقة عند اِبن السّراج اِهتمامه بالعامل والتّأويل فذكر أن العوامل على أنّها من الكلمة ثلاثة الاسم والفعل والحرف فقال فيها: [من الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف مالا يعمل منهما][16].

كما قسّم عمل الفعل على ثلاثة أضرب بقوله: [الاسم يعمل في الإسم على ثلاثة أضرب][17]، وأمّا عمل الفعل فقال فيه: [اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول][18]، كذلك قسّم عامل الحرف إلى ثلاثة : حروف تدخل على الأسماء فقط، وحروف تدخل على الأفعال فقط، ونوع ثالث منها يدخل على كليهما، فمن الحروف التي تعمل في الأسماء فقط إنّ وأخواتها ومن الحروف العاملة في الأفعال فقط نحو: أنْ و لنْ وأما العاملة في الأسماء والأفعال نحو ألف الاستفهام كقولنا: أيقوم زيد ؟ أزيد أخوك؟ هذه بعض الشّواهد في العامل وأصل الكلام التي تثبت اِهتمام اِبن السّراج بالبنية العميقة لدى الإنسان وكذلك عنايته بالتّأويل ومن أمثلة ذلك قوله في التّأويل: [وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعّفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه][19].

من خلال الشواهد المذكورة آنفا نخلص إلى أن ابن السّراج تطّرق إلى التّوليد والبنية العميقة من خلال عنايته بالتّأويل وأصل الكلام والعامل وغيرها من المسائل التي توحي أو تدلّ على البنية العميقة والتّوليد.

3.2 . التّوليد والبنية العميقة عند ابن جني:

كما اِهتمّ اِبن جني { 392هـ} بالعملية التّوليدية والبنية العميقة اِهتماما بارزا وتبرز عنايته بهما، من خلال كلامه عن أصل الكلام والتّأويل والمعنى والتّقدير فهذه المصطلحات توحي بوجود مصدر ضمني خفي { البنية العميقة }للكلام الظاهر { لبنية العميقة } فأفر اِبن جني بابا للمعنى أسماه: باب الرّد على من ادّعى عن العرب عنايتها باللّفظ وإغفالها المعاني حيث قال فيه: [اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها] [20]، وقال أيضا: [فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها][21] وقوله أيضا: [فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها وحموا حواشيها وهذّبوها وصقلوا عروبتها وأرهفوها فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني][22]،هذا بعض ما قاله ابن جني عن المعنى.

كما اهتم بالأصل في مواضع كثيرة وأبواب عدّة ومن ذلك قوله: [وإنّما هو مقام القول على أصول الكلام][23]، هذا بعض ما أورده اِبن جني عن البنية العميقة من خلال كلامه عن أصل الكلام والتّأويل، ومن هذا المنطلق أنّ اِبن جني سبق تشومسكي وغيره من التّوليديين في دراسته للبنية العميقة ودراسة آليات التّوليد وكيفية تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وقد أفرد أبوابا عدّة لذلك منها: باب الحمل على الظّاهر وإن أمكن أن يكون المراد تمييزه، وباب في الفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى، وغيرهما من البواب التي تدلّ علة إشارته إلى كيفية تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية عبر وسائل التّحويل التي سيأتي ذكرها لاحقا .

4.2. التّوليد عند عبد القاهر الجرجاني:

ومن أعلام العربية الذين اهتمّوا بهذا المجال (عبد القاهر الجرجاني) الّذي سبق تشتومسكي في تحديد الفرق بين العمق وغير العمق، وهو ما يقابل البنية العميقة عند تشومسكي، أمّا البناء فهو البنية السّطحية الحاصلة بعد

التّرتيب بواسطة الكلمات فتحدّث الجرجاني عن العلاقة الإسنادية الحاصلة بين أقسام الكلام والّتي تتبدّى في البنية العميقة وذلك في تعريفه للنّظم قائلا: [معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سببا من بعض] [24].

كما أشار إلى كيفية تعليق الكلم فيما بينها قائلا: [والكلم ثلاث اسم، وفعل، وحرف، وللتّعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اِسم بِاسم، وتعلّق اِسم بفعل، وتعلّق حرف بهما][25]، وحالات التعلّق هذه تنتج لنا جملة اِسمية أو فعلية وهو ما سمّاه التّوليديون (بالمركّب الاسمي والمركّب الفعلي) وهو يمثّل الجملة الأصلية عندهم، كما يوحي هذا التّعليق بعملية توليد الجمل التي تحدث في دهن المتكلّم فيشير الجرجاني إلى الجملة الأصلية من خلال قوله : [ومختصر الأمر كلّه أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه][26]، فيؤكّد من كلامه هذا أن العلاقة الإسنادية الّتي يترتّب وفقها التّركيب في ذهن المتكلّم، ويُعدّ اِهتمام الجرجاني بالمعنى مظهراً من مظاهر عنايته بالبنية العميقة.

3. قواعد التّحويل في النحو العربي:

يعدّ التّحويل الشّطر الثاني من مبادئ النّظرية التّوليدية التّحويلية الّتي جاء بها تشومسكي، الّذي يتم عن طريق آلياته إخراج البنية العميقة المضمرة إلى بنية سطحية ظاهرة أي من عالم التّجريد إلى عالم التّحقق الفعلي الملموس، والمتأمّل في هذه الآلية يجد أنّ لها جذوراً وأصولا عند النّحاة العرب، فقواعد التّحويل التي ذَكَرهَا تشومسكي من زيادة وتقديم وتأخير، وحذف وتوسّع نجدها بارزة بقوّة في أبواب النّحو العربي، وسأحاول فيما يأتي إبراز هذه القواعد التّحويلية عند بعض نحاة العربية.

1.3 الحذف:

هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ يكون به ترك الذّكر أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد لها [27]، فالحذف سنّة كلّ اللغات إلّا أنه في العربية أكثر وضوحا لأن هذه الأخيرة لغة إيجاز واختصارا لهذا نجد ظاهرة الحذف في معظم أبواب النحو فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة مع وجود دليل المحذوف وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، ومن أ بواب النّحو التي تطرّقت إليه ما جاء في الكتاب لسيبويه الذي أفرد بابا تحدّث فيه عن الحذف سمّاه: هذا باب ما يكون من الأعراض قال فيه: [إعلم إنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غيلا ذلك ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الّذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطا][28].

اِستعمل سيبويه مصطلح الحذف كثيرا فتحدّث عن حذف الحرف في باب : هذا باب إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة مالم تكن فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء ومن ذلك قوله: [إن رخمت رجلا اسمه طفاوة قلت، يا طفاةُ أقبل][29]، وكذلك قوله في باب ما يحذف من آخره حرفان [وذلك قولك في عثمان يا عُثمَ وفي مروان: يا مروَ أقبل ...][30]، وتحدّث سيبويه عن حذف الاسم في مواقف كثيرة منها

قوله: [في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك .وإنّما يريد لا بأس عليك ولا شيء عليك ولكنّه حُذف لكثرة اِستعمالهم إيّاه][31]، مبررا سبب حذفهم الاسم حين قال: { ولكن حذف لكثرة اِستعمالهم إيّاه}، ومن كلامه عن الحذف أيضا قوله في باب هذا باب يُحذف فيه المستثنى اِستخفافا: [وذلك قولك ليس غير وليس إلّا كأنّه قال: ليس إلّا ذاك وليس غير ذاك ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفا واِكتفاء بعلم المخاطب ما يغني][32]وأشار إلى مزية الحذف قائلا : [لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل][33].

أمثلة الحذف في الكتاب كثيرة دلالة على اِهتمام سيبويه بظاهرة الحذف وأهميّتها عنده ونجده يعلل لسبب الحذف في معظم الأمثلة حتى لا يكون عشوائيا وكانت أمثلته من كلام العرب وذلك دليل على عنايتهم بهذه الظاهرة وموضوع الحذف في الكتاب أكبر بكثير من أن يُحاط به هنا لكونه أحد أهم المطالب في بناء الجملة فقد يُحذف أحد عناصر الجملة مع بقاء ما يدلّ عليه سواء من قرينة لفظية أو معنوية دالة عليه وهو ما سمّاه نحاة العربية الحذف الجائز [34]فيجوز بذلك حذف كلّ عنصر إسنادي إذا إقتضى الموقف الإستعمالي ذلك سواء تعلّق الأمر بالجملة الاسمية أو الفعلية فقد يجب حذفه إلّا الفاعل ، هذا بالنّسبة للعناصر الإسنادية أما بالنّسبة للعناصر غير الإسنادية فلا يُحذف منها إلّا حذفا جائزا، ولا يمكن حذف عنصر من العناصر غير الإسنادية ،إلّا المفعول به وهو كثير حدّا في العربية، والحال على قلّة يقول الأشموني : [قد يُحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى { وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ } سورة الرعد الآية 23، أي قائلين ذلك [35].

كما اِهتم اِبن جنّي بظاهرة الحذف في مؤلّفه الخصائص، حيث أفر بابا سمّاه باب في أن المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه، كان في حكم الملفوظ به إلّا أن يعترض هناك من صناعة اللّفظ ما يمنع منه ومن كلامه عن الحذف قوله : [ومن ذلك قولك للقادم من سفر خير مقدم أي قدمت خير مقدم][36]، وقال في حذف الحرف : [يقول : خير عفاك الله، أي بخير بحذف الباء لدلالة الحال عليها يجري العادة والعرف بها][37]، وأكّد اِبن جني على أن المحذوف إن دلّت عليه الدّلالة كان بمثابة الملفوظ في قوله: [من أن المحذوف من اللّفظ إن دلّت الدّلالة عليه فهو بمثابة الملفوظ به، ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دلّ على أن المخبر عنه مثنى كذلك أيضا وفي هذا القول دليل على ما يرد من نحوه][38]، والأمثلة كثيرة في الخصائص .

ومن علماء العربية الذين اِهتموا بظاهرة الحذف المبرّد في باب ما يشبه من المضاعف المعتل محذوف في مواضع حذفه فيقول: [وذلك قولك في أحْسَسْتُ أحستُ] [39]، وكذلك قوله في باب ما يُحذف اِستخفافا: [وذلك انّ للأشياء أصولا يُحذف منها ما يُخرجها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشّيء أصله] [40]، وقد فصّل المبرّد الحذف في هذا الباب تفصيلا ذاكرا مختلف طرق الحذف ومعظم المحذوفات.

قد ذكر الجرجاني كثيرا من الصّور التّحويلية التي تتم بالحذف من ذلك حذف المبتدأ وحذف المفعول به وحذف الفاعل فقال في حذف الحذف: [هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسّحر فإنّك

ترى به ترك الذّكر أفص من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن] [41].

وممّا قاله في الحذف أيضا: [وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ وهو حذف اِسم إذ لا يكون المبتدأ إلّا اِسما فإنّي أُتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حُذف خصوصا] [42]، فتحدث هنا عن حذف المبتدأ والمفعول به اللّذين يدخلان في دائرة حذف الاسم ومن أمثلة حذف المفعول به قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة غافر. الاية 68]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾ [سورة النّجم. الاية.48]، حُذف المفعول به، لأن الغرض إثبات الفعل للفاعل أي أنه سبحانه وتعالى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء، كما ذكر الجرجاني علل الحذف وأسبابه منها حذف المفعول لإثبات معنى الفعل لا غير، وحذف مفعول مقصود دلّ عليه الحال وغير ذلك.

فنجد أن الجرجاني قد فصل في ظاهرة الحذف تفصيلا دقيقا حيث قدّم لكل صنف من أصنافه تبريرات وأمثلة وهو ما يوحي بعنايته الكبيرة بظاهرة الحذف ومنه نستشّف أن هذه الظاهرة لم يظهر الإهتمام بها عند التّوليديين فقط لكونها قاعدة من قواعد التحويل وإنّما سبق إلى ذلك العرب قديما.

وأجمل ابن هشام شروط الحذف على أساس أنّه من المهمّات فأورد ثمانية شروط أوّلها: وجود دليل حاليّ كقولك لمن رفع سوطا: زيداً بإضمار اِضربْ، أو مقاليّ كقولك لمن قال: من أضربْ؟ زيداً، فقد أشار إلى حذف الجملة أو أحد ركنيها كقوله تعالى: ﴿إِذ دَخَلُواْ عَلَيهِ فَقَالُواْ سَلَٰما قَالَ سَلَٰم قَوم مُّنكَرُونَ﴾ [سورة الذاريات. الآية 25]، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثّانية هذا بالنّسبة لحذف العمدة، أما إذا كان المحذوف فضلة فلا يستوجب حذفه وجود دليل شريطة عدم وجود ضرر معنوي كما في قولك: ما ضربت إلّا زيدا [43].

ش2: ألّا يكون ما يُحذف كالجزء كالفاعل ونائبه ولا مشتبهه {اسم كان وأخواتها}.

ش3: ألّا يكون المحذوف مؤكّدا.

ش4: ألّا يؤدي حذفه إلى إختصار المختصر، فلا يُحذف اِسم الفعل دون مفعوله لأنّه إختصار للفعل.

ش5: ألّا يكون عاملا ضعيفا فلا يُحذف الجار والمجرور والنّاصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة على المحذوف وكثر الإستعمال.

ش6: أ لّا يكون عوظا عن شيء فلا يحذف ما في قولك: أما أنت منطلقا؟

ش8/7: ألّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

هذه بعض الأمثلة عن الحذف وشروطه فقد أسهب اِبن هشام في الحذيث عن الحذف وشروطه فأعطاه حقّه ومستحقّه من الشّرح والتّفصيل، وما هذا إلّا لأهميّة ظاهرة الحذف، إذن نستشف من خلال ما سبق ذكره

أنّ ظاهرة الحذف ظاهرة بالغة الأهمية في اللّغة العربية وفي باقي اللّغات فلا يمكن لأي متكلّم في أ ية لغة الاستغناء عنها، فيعمد المتكلّم إلى حذف بعض العناصر أثناء كلامه والتي يمكن فهمها من خلال سياق الكلام، وبهذا نخلص إلى أن ما ذهب إليه علماء العربية في دراستهم لقضية الحذف لا يقلّ أهمية عما ذهبت إليه المدرسة التوليدية التّحويلية في دراستها لظاهرة الحذف بوصفها آلية من أليات التّحويل فلا غنى لأية لغة من اللّغات مهما كانت خاصّية تركيبها عن هذه الظّاهرة وهذا ما يجعل هذه الأخيرة تتّصف بصفة الكلّية أو العالمية كما قال تشومسكي .

2.3 التّقديم والتّأخير:

يعدّ التّقديم والتّأخير آلية من آليات التّحويل عند التّوليديين وهو قاعدة أساسية في إخراج البنية العميقة وتحويلها إلى سطحية، كما تُعدّ هذه الظّاهرة بارزة في النّحو العربي فهي تمثّل التّحويل بالتّرتيب في النّظرية التوليدية التحويلية، وقد اِستفاض علماء العربية في الحديث عنها وفي مقدّمتهم سيبويه الذي قال عنها في باب: هذا باب الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعول: [فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك: ضربَ زيداً عبد الله فإنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منهوإن كان مؤخرّا في اللّفظ فمن ثم كان حدّ اللّفظ أن يكون مقدّما وهو عربي جيّد كثير كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم][44].

كما أشار إلى تقديم النّكرة في باب: هذا باب يُخبر فيه عن النّكرة بنكرة في قوله: [والتّقديم والتّأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل][45]، وقوله أيضا في تقديم الظّرف: [والتّقديم ههنا والتّأخير فيما يكون ظرفا أو اِسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التّقديم والتّأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير][46]، كما أشار سيبويه إلى المواقع التي يحسن فيها التّقديم والتّأخير والمواقع التي يُقبح فيها فقال في ذلت: [فإن قلت : هل زيداً رأيت ؟ وهل زيدٌ ذهب؟ قُبح ولم يجز إلّا في الشّعر ...] [47]، وأبان المواقع التي يجوز فيها والّتي لا يجوز فيها ومن ذلك قوله: [وأمّا الأليَق فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا] [48]، والأمثلة كثيرة في التّقديم والتّأخير تكاد تشمل كلّ باب من أبواب الكتاب وما هذا إلّا لأهمية هذه الظّاهرة في النّحو العربي.

كما اهتم عبد القاهر الجرجاني بظاهرة التّقديم والتّأخير وممّا قال فيه: [هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التّصرّف بعيد الغاية لا يزال يفترّ لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان..] [49].

وميّز بين تقديمين: تقديم يقال على نية التّأخير وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الّذي كان عليه وفي حذيثه الّذي كان عليه كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك:

مُنطلقٌ زيدٌ، وضربَ عمراً زيدٌ فتقديم منطلق وعمرا لم يخرجهما عمّا كانا عليه قبل تقديمهما، وتقديم لا على نيّة التّاخير وإنّما نُقل الشّيء من حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه فيتغيّر إعرابه، وذلك أن تأتي باسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبرا له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وتارة أخرى ذاك على هذا كقولك: زيداً المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، فينتقل الخبر بتقديمه إلى مبتدأ، ويصبح المبتدأ بتأخيره خبرا [50] .

فمن خلال تصفّح كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة نجد أن الجرجاني قد فصّل في ظاهرة التّقديم والتّأخير وأولاها حقّها من الشّرح والتّفصيل حيث تحدّث عن مواضع التّقديم والتّأخير منها: تقديم الاسم، والفعل، والفعل المضارع، وممّا قاله في هذا الموضع: [وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل: إنّه يفعل، وأردت ما تريده إذا قلت: ليس هو بالّذي يفعل، وليس مثله يفعل، ولا يكون هذا المعنى إلّا إذا بدأت بالفعل فقلت: أتفعل ؟][51]، كما أشار غلى تقديم المفعول وتأخيره في المعنى قائلا: [ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره فإذا قلت: ما ضربتُ زيداً فقدّمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، وإذا قلت: ما زيداً ضربت فقدّمت المفعول، كان المعنى أن ضربا وقع منك على إنسان وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إيّاه][52] .

ومن خلال الأمثلة الغزيرة في مصنّفات الجرجاني عن آلية التّقديم والتّأخير يتبدّى بوضوح اهتمامه بها واطلاعه عليها، لذا نخلص إلى أن هذه الآلية قبل أن تتطرّق إليها النظرية التّوليدية التّحويلية كونها آلية من آليات التّحويل، كما ذكر ذلك تشومسكي قد أوفاها عبد القاهر الجرجاني حقها من الدّراسة والعناية، ومن هذا الطّرح نستشف أن قاعدة التقديم والتّأخير التحويلية التي اهتم بها التّوليديون قد سبق إليها الجرجاني وغيره من علماء العربية من نحاة وبلاغيين، وهذا ما أعطى هذه المسألة صفة الكلّية والشّمولية أو العالمية كما وصفها تشومسكي

كما تبرز آلية التّقديم والتّأخير عند ابن جني بقوّة فهو الآخر أولاها عناية كبيرة توحي بأهمية هذه الآلية وبواسع اطلاعه ونفاد بصيرته فقال في شجاعة العربية في فصل التّقديم والتّأخير: [وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يستعمله الاضطرار] [53] ففصّل في هذين النّوعين قائلا في الأوّل: [الأوّل كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصبة أخرى ك: ضرب زيداً عمروٌ، وزيداً ضرب عمروٌ، وفي الظّرف نحو: قام عندك زيدٌ، وعندك قام زيدٌ، وكذلك الحال نحو: جاء ضاحكاً زيدٌ، و ضاحكاً جاء زيدٌ][54].

كما تحدّث أيضا عن جواز التّقديم وعدمه قائلا : وما يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ نحو: قائم أخوك، وفي الدّار صاحبك][55]، وقوله في عدم جواز التّقديم: [ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسية جاء البرد][56]، كما تحدّث عن تعامل العرب مع هذه الظّاهرة في باب: " في بعض المراتب إذا عرض هناك عارض" فقال: [من ذلك امتناعهم عن تقديم الفاعل في نحو : ضربَ غلامهُ زيدا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التّقديم و إنّما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافةالفاعل إلى ضمير المفعول][57]، كما

أشار إلى هذه الظاهرة في القران الكريم وفصيح كلام العرب قائلا: [والأمر في تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر][58] وعناية ابن جني بهذه الظّاهرة جلية في مصنّفاته .

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ ظاهرة التقديم والتّأخير اهتم بها علماء العربية من نحاة وبلاغيين اهتماما بالغا وما هذا إلّا دليل قاطع على أهميّة هذه الآلية عندهم، فكلّ ماجاء بها تشومسكي حول هذه الظّاهرى بوصفها قاعدة من قواعد التّحويل قد أحاط به علماء العربية علما قبله وهذا ما يوحي باتّصاف هذه الآلية بصفة الكلّية وان مسألة التّحويل التي من بين قواعدها التقديم والتّأخير قد المّ بها نحاة العربية وأحاطوا بها وهو خير دليل على أنّ النحو العربي زاخر بالكلّيات النّحوية التي يمكن تعديتها إلى باقي اللغات، فلا يمكن لمتكلّم أية لغة فاستغناء عن كلّية التّقديم والتّأخير في كلامه.

3.3الزّيادة:

من آليات التّحويل الّتي اشار إليها تشومسكي "الزّيادة" والّتي نجدها ماثلة في النّحو العربي قال ابن فارس في مفهوم الزّيادة: [أن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا] [59]، وقدّم أمثلة لذلك نحو قولك: مثلي لا يخضع لمثلك أي أنا لا أخضع لك، وقوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [سورة الرحمن، الآية 27]،فزيدت كلمة مثل في التّركيب الأوّل وكلمة وجه في التركيب الثّاني، وقال أيضا في زيادة الحروف [وقد تزاد حروف من حروف المعاني كزيادة "م" و"من"وغير ذلك][60].

كما تحدّث سيبويه عن زيادة الحرف والكلمة فقال في باب "ما تلحقه الزّيادة في الاستفهام:[فالزّيادة تتبع الحرف الذذي قبلها الّذي ليس بينه وبينها شيء، فإن كان مضموما فهي واو، وإن كان مكسورا فهي ياءوإن كان مفتوحا فهي ألف ...][61]، وتحدّث عن الزذيادة في مواطن عذة ، كذلك تطرق ابن جني إلى آلية الزّيادة في أبواب عدذة منها : باب في الزّيادة في صفة العلذة لضرب من الاحتياط [62]، وتحدّث عن زيادة الحروف في باب : "في زيادة الحروف ونقصها " وباب في " زيادة الحرف عوضا عن آحر محذوف" قال فيه : [اعلم أنّ الحرف الذي يُحذف فيُجاء بآخر عوضا منه على ضربين : أحدهما أصلي والآخر زائد][63].

أشار السكاكي في مفتاح العلوم إلى مواضع الزّيادة قائلا: [في بيان مواضع الزّيادة أوذل كلّ كلمة فيها ثلاثة أصول لا يصلح لأصالة الهنزة والياء وكذا الميم لكن في الأغلب فأوائل أصبع، ويعقر، ومدحج، زوائد ...][64]، من خلال هذه الاستشهاد نخلص إلى أن ظاهرة الزيادة التي هي هند التوليديين آلية من آليات التّحويل ظاهرة بالغة الأهمية في الدرس النّحوي العربي نكاد نجدها في اغلب أبواب النّحو العربي، فلا يمكن الاستغناء عنها في أي نحو من ألأنحاء وهو ما يؤهّلها بأن تكون كلّية نحوية من كلّيات النّحو العربي يمكن تعديتها إلى باقي الأنحاء، وعليه ما ذهب إليه تشومسكي في دراسته لهذه الإلية بوصفها قاعدة من قواعد تحويل البنية العميقة غلى بنية سطحية قد كان للنحاة العرب السّبق فيه وما اوردناه من الأمثلة عنها خير شاهد على كلامنا هذا.

4.3 **الاختصار: { reduction}**: أو الاختصار، يعدّ هذا المصطلح أيضا من أهم مصطلحات النظرية التوليدية التحويلية بل هو قاعدة من قواعد التّحويل عندهم، والمتأمل في الدرس النحوي العربي يلحظ أن النحاة العرب قد سبقوا إلى دراسة هذه الآلية وفي مقدّمتهم سيبويه ومن كلامه فيه قوله: [هذا باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار][65]، كما قال في الاختصار والايجاز: [ومنه قولهم: هذه الظّهر، أو العصر، أو المغرب، إنّما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع الغيظ، يريد اجتمع النّاس في الغيظ][66]، ومن ذلك أيضا ما جاء في باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار قوله : [وذلك قولك : متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النّجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإنّما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النّجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار.][67].

وقال السّكاكي في الإيجاز: [ومن الايجاز قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ اعترفوا بِذُنُوبِهِم خَلَطُواْ عَمَلا صَٰلِحا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيهِم إِنَّ ٱللَّهَ غَفُور رَّحِيمٌ﴾ [سورة التّوبة، الاية 102]، أصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسيّء وآخر سيئا بصالح لأنّ الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به] [68]، فالايجاز والاختصار هو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقلّ منها تفي بالغرض المقصود مع الابانة والايضاح وأغلب كلام العرب مبني على الايجاز والاختصار.

وقد جمع البلاغيون بين هذين المصطلحين في مؤلّفاتهم على أنّهما ظاهرة لغوية واحدة، في حين غلب توظيف مصطلح الاختصار عند النّحاة وهو ما ينمّ عن وجود فرق بين اللفظتين فقال بعضهم أن الاختصار خاصّ بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز الذي هو تجريد المعنى من غير مراعاة للّفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار تجريد اللّفظ اليسير من اللّفظ الكثير مع بقاء المعنى[69]، فعمد نحاة العربية غلى هذه الظّاهرة لأنّ العربية تجنح إلى الخفّة، لهذا كان الظّفر بالسّبق للنحويين العرب في دراسة هذه الظّاهرة من التوليديين، ومن خلال هذا الطرح نخلص إلى أن هذه الظّاهرة تتّسم بصفة الكلية لوجودها في كل اللغات فلا يمكن تصوّر لغة لا تعمد في استعمالاتها إلى الإيجاز والاختصار، وبما أن نحاة العربية كانوا السباقين إليها فيمكن القول أن هذه الظاهرة كلّية نحوية يمتاز بها النحو العربي يمكن تعديتها إلى باقي أنحاء اللّغات الأخرى.

4. خاتمة: من خلال ما سبق ذكر نخلص إلى أن قواعد التّحويل الّتي ذكرها تشومسكي في نظريته من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وتوسع واختصار قد تطرّق إليها النحاة العرب منذ آلاف السنين وهي موجودة في أبواب النحو العربي، وحاضرة فيه بقوة وهي تمتاز بصفة الكلّية والشّمولية لوجودها في أنحاء اللّغات جميعها، وهذا ما يوصلنا إلى أن هذه الظّواهر كونها قواعد تحويلية تخرج البنية من عميقة إلى سطحية قد عرفها النّحو العربي قديما، وألمّ بها النّحاة العرب رغم عدم تطور الدّراسات آنذاك، وهو ما يبرز لنا أن النّحو العربي قد عالج مثل هذه الكلّيات النحوية التي نادت بها النّظرية التّوليدية التحويلية، أي أن في الدّرس النّحوي العربي خصوصا واللغوي

عموما كلّيات نحوية يمكن تعديتها إلى باقي لغات العالم، وأن ما جاءت به النّظرية التّوليدية التّحويلية ما هو إلّا بيان وتوضيح لكيفية استعمال هذه الآليات التّحويلية الّتي أصّل لها النّحاة العرب .

5. الهوامش

[1]-سيبويه الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402ه/ 1982م،ج1، ص 23.
[2]-سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23-24.
[3] -المصدر نفسه، ج 1، ص 117.
[4]-المصدر نفسه، ج 1، ص 137.
[5]-المصدر نفسه، ج1، ص 328.
[6]-المصدر نفسه، ج1، ص 329.
[7]-المصدر نفسه، ج2، ص 213.
[8]-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 132.
[9]-المصدر نفسه، ج 1، ص 147.
[10]-المصدر نفسه، ج1، ص 35.
[11] -المصدر نفسه، ج1 ص 44.
[12]-ابن السّراج، الاصول في النحو، تح: عبد الحسين الصلب مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417، 1996، ج1، ص43.
[13]-المصدر نفسه، ج 1، ص 65.
[14]-المصدر نفسه، ج1، ص 132.
[15]-المصدر نفسه، ج1، ص 132.
[16]-المصدر نفسه، ج1، ص 51.
[17]-المصدر نفسه، ج1، ص 52.
[18]-المصدر نفسه، ج 1، ص 54.
[19]-المصدر نفسه، ج 1، ص 105.
[20]-ابن جني، الخصائص، ج1، ص 276.
[21]-المصدر نفسه، ج1، ص 276.
[22]-المصدر نفسه، ج1، ص 277.
[23] - المصدر نفسه، ج1، ص 112.
[24]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ط3، 1413ه/ 1992م، ص 04
[25]-المصدر نفسه، ص 04.
[26]-المصدر نفسه، ص 07.

[27]-محمد بن سعد ارسلان، فضل العربية ووجوب تعلّمها على المسلمين، دار اللمحسن للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، ص 711.
[28]-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24-25.
[29]-المصدر نفسه، ج2، ص 250.
[30]-المصدر نفسه ج2، ص 256.
[31]-المصدر نفسه، ج2، ص 295.
[32]-سيبويه، الكتاب، ج2، ص 344-345.
[33]-المصدر نفسه، ج2، ص 38.

[34]-ينظر: حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 259.

[35]-ينظر: المصدر نفسه، ص 222.

[36]-ابن جن، الخصائص، ج1، ص 349.

[37]-ابن جن، الخصائص، ج3، ص 350.

[38]-المصدر نفسه، ج1، ص 359.

[39]-المصدر نفسه، ج1، ص 380.

[40]-المصدر نفسه، ج1، ص 383.

[41]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

[42]-المصدر نفسه، ص 153.

[4343]-ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 668- 669.

[44]-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

[4545]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 55.

[46]-المصدر نفسه، ج1، ص 56.

[47]-المصدر نفسه، ج1، ص 99.

[48]-المصدر نفسه، ج1 ص 99.

[49]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 106.

[50]-ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 106- 107.

[51]-المصدر نفسه، ص 118.

-[52] المصدر نفسه، ص 126.

-[53]ابن جني، الخصائص، ج2، ص 364.

-[54] المصدر نفسه، ج2، ص 364.

-[55]المصدر نفسه ج2، ص 365.

[56]-المصدر نفسه، ج2، ص 365.

-[57]المصدر نفسه، ج1 ص 360.

-[58]المصدر نفسه، ج1، ص 363-364.

-[59]ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح : عمر فاروق الطذباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ / 1993 م، ص212.

[60]-المصدر نفسه، ص 213.

[61]-سيبويه، الكتاب، ج2، ص 419.

[62]-ينظر: ابن جني، الحصائص، ج1، ص 252.

[63]-المصدر نفسه، ج2، ص 275.

[64]-السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403هـ / 1973م، ص 28.

[65]-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 211.

[66]-المصدر نفسه، ج1، ص 215.

[67]-المصدر نفسه، ج1، ص 222.

[68]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 280-281.

[6969]-ينظر: علي بغداش، ظاهرة الاختصار في النحو العربي، أسبابها وصورها وشواهدها، قسم اللغة والادب العربي، كلية الاداب واللغات، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، 2018، ص 120.

6. قائمة المراجع:

-ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة،دار الحديث، القاهرة،1438ه/2007م.

2-ابن السّراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الصلب مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417، 1996، ج12

3-سيبويه الكتاب، تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402ه/1982م.

4-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ط3، 1413ه/ 1992م، ابن 5 ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف

6-محمد بن سعد ارسلان، فضل العربية ووجوب تعلّمها على المسلمين، دار المحسن للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1،

7. ابن هشام، مغني اللبيب من كتب الأعاريب،تح: مازن المبارك ومحمد علي حامد، دار الفكر،دمشق،ط1384،1ه/1964م.

8السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403ه / 1973م،

9. عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط1، 1414ه / 1993 م،

10. علي بغداش، ظاهرة الاختصار في النحو العربي، أسبابها وصورها وشواهدها، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، 2018،